



بعد عقد من الأزمة المالية الآسيوية، ينمو الإقليم ولكن مازالت أمامه قائمة طويلة مما يتعين عليها عمله.

دافيد بيرتون وأليساندرو زانيللو

David Burton and Alessandro Zanillo

ومع علاج نقاط الضعف في القطاع المالي والقطاع المادي، بدأ الناتج في أكثر البلدان تضررا في التوسع مرة أخرى. وكان أكثر القانمين بالإصلاح حزما هم أول من استعاد الأرض المفقودة، وبحلول عام ٢٠٠٣ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي في كافة بلدان الأزمة مستواه قبل الأزمة (استغرق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقتا أطول قليلا) (انظر الشكل ١).

التقدم إلى الأمام بسرعة

أصبحت آسيا حاليا، من بين نجوم الأداء في الاقتصاد العالمي. وقد اكتشفت المنطقة قوتها الكبيرة في تحويلها الأزمة إلى فرصة. وأعدت فترات الاختبار في نهاية التسعينيات إنكفاء الإحساس بالهوية الإقليمية، وبالمصير الاقتصادي المشترك. واكتسبت منتديات السياسات الإقليمية أهمية متجددة. وطفق التعاون في السياسات يكتسب قوة اجتذاب، وأصبحت مبادرات مثل شبكة تشيانج ماى لحدود المقايضة الثنائية فيما بين البنوك المركزية الآسيوية، أو مشروع صندوق السندات الآسيوي، من الإجراءات التي تحظى بالترحيب للتأمين الذاتي وجماعية الغرض. هذا بالإضافة إلى سرعة نمو التجارة داخل الإقليم، مع تنمية سلاسل عرض مركبة تركز على الصين.

وفي الوقت نفسه لم تدر آسيا ظهرها للتوجه بالنظر نحو الخارج الذي كان قد استحث صعودها المثير للإعجاب على مسرح الاقتصاد العالمي، وحتى الآن، فإن التجارة داخل الإقليم مكملة للتجارة العالمية. وليست بديلا عنها. ومع تعميق العلاقات المالية والتجارية في داخل الإقليم وخارجه. أصبحت حيوية آسيا الاقتصادية أمرا بارزا للعيان بعد مرور عشر سنوات على الأزمة. وحققت البلدان الأكثر تضررا بالأزمة تقدما جيدا في إرساء أسس صلبة لاستمرار النمو، وتبدو أفاقها مشرقة في الأجل المتوسط.

عشر سنوات مضت، كانت الأزمة المالية الآسيوية ٩٧-١٩٩٨ قد بدأت تنشر ظلالها على أرجاء إقليم جنوب شرق آسيا. ونجت بضعة بلدان لم تمسها الأزمة، إلا أن الآثار التي نشأت عن الأزمة تردت أصدائها في جميع أنحاء العالم. وبعد عقد كامل، تبدو آسيا مشرقة في المشهد الاقتصادي العالمي، وتبرز حيويتها باعتبارها إنجازا مرموقا. ولكن ما الذي يكمن خلف هذا النجاح، وما هي التحديات الجديدة أمام منطقة أصبحت دينامو للاقتصاد العالمي؟

منذ

نظرة إلى الوراء

إذا نظرنا إلى الوراء، فسنجد أن الأزمة المالية الآسيوية قد برهنت على أنها كانت نكسة عارضة، على الرغم من تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية الهائلة. وكانت سمتها المميزة هي الانقلاب المفاجئ في مشاعر المستثمرين، والانسحاب المفاجئ لرأس المال الدولي. فقد انتشرت سريعا الشكوك عن سلامة المؤسسات المالية والشركات عبر الحدود القومية، مما خلق حلقة شريرة للتدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وهوى بأسعار الصرف، وأعجز تأثيرات الميزانية في البلدان التي ابتليت بالأزمة. وانهار الطلب الخاص، وانكمش الناتج بشكل مريع وحاد في معظم الاقتصادات المتأثرة بالأزمة. فاقم تخلف شبكات الأمان المخصصة لحماية من هم أكثر تعرضا للصدمة الاقتصادية الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكساد. وسارع المجتمع الدولي لمد يد المساعدة، عندما أخذ المستثمرون من القطاع الخاص يفرون مذعورين من أجل الخروج، فقدم تمويلًا خارجيا (بما في ذلك المساعدة التي قدمها صندوق النقد الدولي)، بينما قامت الحكومات في المنطقة بتصحيح السياسات، متخذة إجراءات وخطوات مناسبة قوية على النحو الملائم، لتنسيق تمويل القطاع الخاص. وبعد بعض التصحيحات، قلبت هذه التوليفة في نهاية الأمر اتجاه موجة المد: إذ تمت استعادة الثقة وبدأ رأس المال في العودة.

الجديدة. ويقتضى الأمر أن تنشئ الحكومات - في آسيا، كما في أي مكان آخر- أجهزة لامتصاص الصدمات، لتخفيف أثر النتائج السلبية، إلى جانب اتباع سياسات تساعد في استخلاص المكاسب من زيادة تعميق التكامل. وعلى الرغم من كثرة التحديات، فإننا نركز هنا على أهم اثنين منها فحسب - الحاجة إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل وتعلم الحياة مع التدفقات الرأسمالية غير المستقرة (للحصول على صورة أكثر شمولاً عن جدول أعمال سياسات آسيا، انظر «رياح التغيير في آسيا»، مجلة التمويل والتنمية يونيه، ٢٠٠٦).

عدم المساواة في الدخل. ارتفعت درجة عدم المساواة بشكل مستمر على امتداد العقد الماضي في جميع أنحاء الإقليم. فعلى سبيل المثال، تظهر الصين حالياً توزيعاً للدخل أكثر تشوهاً عنه في الولايات المتحدة أو روسيا. بل إن اليابان، التي كانت يوماً ما إعلاناً نموذجياً عن مجتمع المساواة والإنصاف، أصبحت الآن أكثر اتساماً بعدم المساواة من أي بلد صناعي عادي. والواقع، أن التدابير التي يجري استخدامها على نطاق واسع لقياس تشتت الدخل مثل معامل ارتباط جيني ومؤشرات حجم الطبقة الوسطى، تشير كلها إلى نفس الاتجاه - عدم مساواة أكبر في اقتسام الدخل (بما في ذلك الانقسام بين الريف والحضر) واستقطاب أكبر للمجتمعات الآسيوية. (أنظر الشكل ٤).

والأسباب التي ترجع إليها أوجه التباين المتنامية في آسيا معقدة. وقد تكون هناك عوامل تفاعل فعلها، إلا أنه يبدو أن التقدم الفني المتحيز للمهارات في الاقتصادات الأكثر تقدماً والتحول من الزراعة إلى الصناعة في الاقتصادات

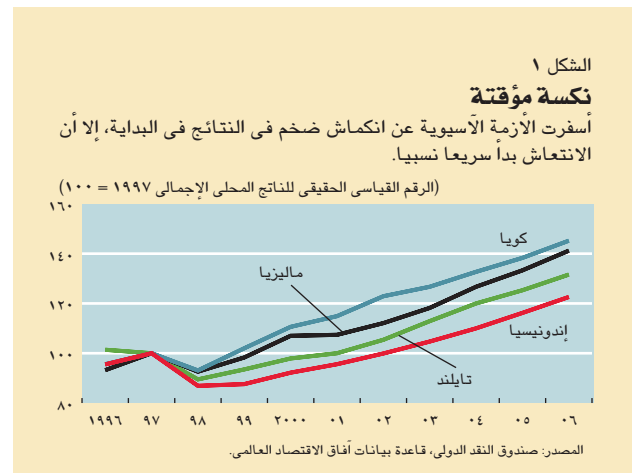
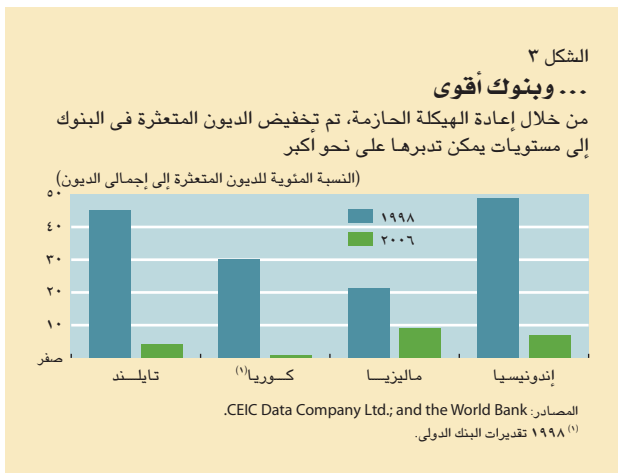
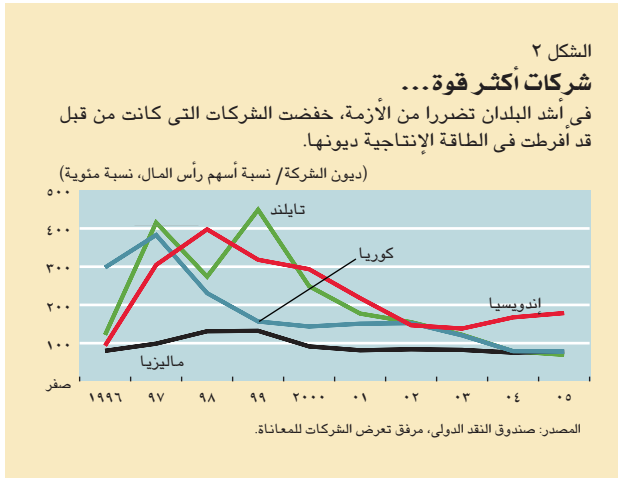
ما الذي يكمن خلف هذا النجاح؟ كان مفتاح الدينامية الحالية هو وضع أطر أكثر ذكاء لسياسة الاقتصاد الكلي والإصلاح الشامل في قطاعي المالية والشركات. واحتاطت النظم الأكثر مرونة لسعر الصرف للصدمات الخارجية، وتم تكوين درع واقية رائعة من الاحتياطات الرسمية، ووفر استهداف التضخم أداة تثبيت نقدية في كثير من الحالات، كما اتخذت سياسات المالية العامة منظوراً طويلاً الأجل لضمان استدامة الدين. أما بالنسبة للإصلاحات الهيكلية، فقد اتخذت استكمال تدابير التصدي للتوترات العاجلة في النظام المالي خطوات لعلاج أوجه الضعف المسببة لها. وتطبق حالياً آليات لتسهيل إعادة الهيكلة المالية، وتم الارتقاء بأطر التنظيم والتحوط، وتقوية حوكمة الشركات. ولا يزال قدراً أكبر من العمل ينتظر تمامه، إلا أن المؤسسات المالية والشركات في جنوب شرق آسيا، إجمالاً، استعادت قواعدها الراسخة (الشكلان ٢ و ٣).

وفي حين كانت أكثر البلدان تضرراً مشغولة بالتخلص من آثار الأزمة، لم يكن باقى آسيا ساكناً بلا حراك (انظر الجدول). فقد قامت الصين والهند بخطوات أوسع مدى، باعتبارهما محطتي القوى الإقليميتين، وصمدت الغالبين لنوبات من الاضطراب واكتسبت قدراً كبيراً من المرونة. وبرزت فيتنام فجأة على المسرح الاقتصادي العالمي، وأخيراً خلصت اليابان نفسها من «العقد الضائع» ومن الانكماش الذي ضرب بجذوره.

عمل الصندوق النقد الدولي عن كثب مع الدول بالمنطقة في برامجها الإصلاحية الاقتصادية طوال العقد الماضي. وجرى ذلك بوتيرة مطردة باعتباره جزءاً من أنشطة الإشراف العادية للصندوق، بما في ذلك ما تم بمقتضى مبادرات جديدة للشفافية وللقطاع المالي.

الستوات العشر القادمة ؟

إن ما الذي ينتظر آسيا في المستقبل؟ الكثير سيتوقف على ما إذا كان سيمكننا أن نتصدى لعدد من الموضوعات في الأجل المتوسط. وفي حين تختلف الأولويات فيما بين البلدان، فإن موضوعاً مشتركاً يبرز للعيان - مواجهة العولمة وتسخير الفرص التي توفرها. فعلى سبيل المثال، فإن أكبر مشاركة متزايدة دوماً للصين والهند في الاقتصاد العالمي قد أخذت تفتح آفاقاً جديدة لباقي الإقليم، إلا أن الفوائد المحتملة لا تأتي دون مخاطر، وكذلك الوضع أيضاً بالنسبة لسبولة تحركات رأس المال العالمي. وبشكل أوسع، فإنه مع تسارع خطى التكامل العالمي، فإن مكامن الخطر والتوترات الاجتماعية الناشئة عن التغيير الهيكلي السريع والصدمات الخارجية قميئة بأن تبرز للصدارة، جنباً إلى جنب مع الفرص



إلى آسيا قريبا من متوسطها في الأجل الطويل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي، فإن إجمالي تدفقات رأس المال الوافدة والخارجة بلغ ارتفاعات قياسية (انظر الشكل ٥). وينهمر رأس المال إلى الداخل بسبب السيولة العالمية الكبيرة واتساع القاعدة العالمية للمستثمرين. ويتم اجتذابها بفضل تحسن الأساسيات، والفروق المواتية في أسعار الفائدة على الأصول المحلية (خاصة مقابل الين) والتكامل الإقليمي الأوسع والأعمق. كذلك طفت المدخرات تتدفق إلى خارج المنطقة بشكل لم يحدث من قبل. وقد وفرت الإدارة الرسمية النشيطة للاحتياطي في بعض الأحوال، والقيود الأكثر تسامحا المفروضة على استثمارات المقيمين في الخارج في حالات أخرى. والتكامل الأفضل للأسواق والهياكل الإنتاجية، في جميع أرجاء المنطقة. في حالات أخرى الدوافع القوية للتدفقات الضخمة إلى الخارج.

وكذلك أصبحت التدفقات الضخمة أكثر تذبذبا أيضا في السنوات الأخيرة. وتفسر الأهمية المتزايدة لاستثمارات المحفظة وغيرها من الاستثمارات (وبخاصة الإقراض المصرفي ومعاملات المشتقات) هذا الاتجاه وتظهر إمكانية التآرجحات المالية في أي من الاتجاهين. وقد أصبحت الطفرات في تحركات رأس المال (أحيانا في سياق عمليات الاتجار في الين - ممارسة اقتراض الين لاستثماره في أصول مرتفعة العائد مقومة بعملات أجنبية) مصدرا للقلق في السياسات. (انظر شكل ٦). وعندما كشفت أزمة ٩٧-١٩٩٨ كل ذلك بوضوح فإن سرعة التدفقات الرأسمالية تحمل في طياتها مخاطر الارتفاع الحقيقي المدمر لقيمة العملة، وفقاعات أسعار الأصول، والإقراض المحلي غير الحريص، من ناحية. وقد تؤدي إلى انتشار الاختلالات الاقتصادية والمالية المحلية واسعة النطاق إذا ما حدث توقف بشكل مفاجئ، أو انقلبت إلى تدفقات إلى الخارج بفعل الفرع من ناحية أخرى.

وليست هناك أداة سياسة موثوق بها، للتعامل مع احتمالات التدفقات المالية غير المستقرة، إلا أن التقوية المتبادلة للسياسات المتسقة تبشر بأفضل الآمال. وربما زيادة مرونة سعر الصرف في سياق من السياسات السليمة للاقتصاد

النامية، هما القوى الرئيسية وراء تشكيل توزيع الدخل في الإقليم. كما توفر العولمة بالطبع إطارا أوسع للتغيرات في التكنولوجيا وأنماط الإنتاج التي تعتبر الأصل في التفاوت في الأجور وتنمية القطاعات. هذا إلى جانب أن التداعيات الأخلاقية أو الاجتماعية وتفاقم عدم المساواة تمثل هما لصناع السياسات الاقتصادية. ويتم الانتباه إلى أوجه التباين المتنامية، فإنها يمكن أن تسبب توترا في النسيج الاجتماعي وتقوض الدعم لزيادة الارتباط بالاقتصاد العالمي، على الرغم من كبر حجم المنافع المحتملة. وبشكل أعم، فإن التمركز في النسيج الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى نتائج اقتصادية أكثر انخفاضا. ويتمثل ذلك في انخفاض النمو في الأجل الطويل، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وتضاؤل مجال المناورة في حالة حدوث أي صدمات عكسية.

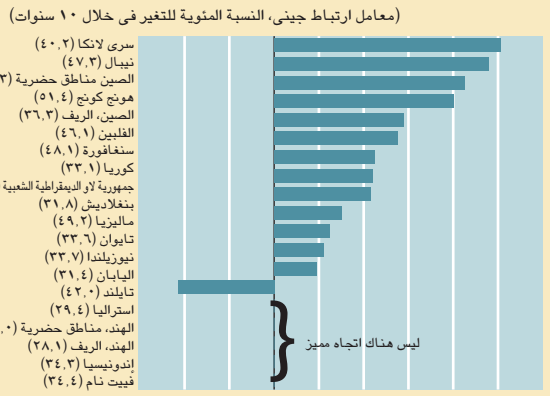
ويبحث صناع السياسات الآسيويون عن طرق لدعم هذا الاتجاه. وتعتمد التدابير المحددة على الظروف الخاصة بالبلدان فردا، ولكن الأمر يقتضى في كل الأحوال دعمها بإدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وهو الأمر الضروري لاستدامة النمو. والنمو هو الذى يبشر بأعظم الوعود بانتشال الفقراء من هدة الفقر. وتوفير فرص أفضل للمحرومين. وتشمل خيارات السياسة اللازمة لعلاج عدم المساواة بشكل مباشر بصورة أكبر وأكثر إنفاقا وفعالية على التعليم والبنية الأساسية لبناء رأس مال بشري وتعزيز تخصيص الموارد؛ وإجراء إصلاحات لسوق العمل تسهل تعيين العمال وتحسين ظروف العمل للعمال غير الدائمين، وتوفير فرص أكثر مساواة للوصول إلى الأسواق المالية لتمكين الفقراء من أسباب القوة وتحسين الكفاءة الاقتصادية؛ وإصلاحات تنظيمية لدعم مناخ الاستثمار. ونظرا لأن كبار السن ينزعون إلى أن يكونوا أكثر فقرا، فإن اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب التأثير المالي لتقدم السكان سريعا في السن سيساعد أيضا في أوجه تباين توزيع الدخل، وأوجه التباين الجغرافية في عديد من البلدان.

تدفقات غير مستقرة من رأس المال. يتعلق التحدى الضخم الآخر الذى يواجهه آسيا بعملية التكامل الجارية في سوقها المالية، سواء في داخل الإقليم أو عالميا. ولا يزال فائض الحساب الجارى الضخم للمنطقة يمثل السبب الرئيسى للفائض العام في ميزان مدفوعاتها الشامل، إلا أنه في حين يظل صافى التدفقات الوافدة

الشكل ٤

تنامى عدم المساواة

خلال السنوات العشر الماضية، تدهورت مقاييس تشتت الدخل في معظم البلدان الآسيوية



المصادر: البنك الدولي، PovCalNet database; WIDER World Income Inequality Database; منظمة التعاون الاقتصادي البنك الدولي، والتنمية؛ السلطات الاسترالية والكورية. (١) معامل ارتباط جيني: مقياس لعدم المساواة، برقم قياسي يتراوح بين صفر و ١٠٠. وانخفاض الدرجة يشير إلى توزيع الدخل أكثر تساويا. والقيم الموجودة داخل الأقواس تمثل أحدث قياس للرقم القياسي جيني، أما الأعمدة فتبين التغير مقارنا بالسنوات العشر السابقة.

أعلى طيران

تضم آسيا بعضا من أسرع اقتصادات العالم نموا.

البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
آسيا الصناعية	٢.٠	٢.٣	٢.٤	٢.١
اليابان	١.٩	٢.٢	٢.٣	١.٩
استراليا	٣.١	٢.٤	٢.٦	٣.٣
نيوزيلندا	٢.٢	١.٥	٢.٥	٢.٦
بلدان آسيا الصناعية	٨.٦	٩.٠	٨.٥	٨.١
هونغ كونغ	٧.٥	٦.٨	٥.٥	٥.٠
كوريا	٤.٢	٥.٠	٤.٤	٤.٤
سنغافورة	٦.٦	٧.٩	٥.٥	٥.٧
تايبان	٤.٠	٤.٦	٤.٢	٤.٣
الصين	١٠.٤	١٠.٧	١٠.٠	٩.٥
الهند	٨.٧	٩.١	٨.٤	٧.٨
إندونيسيا	٥.٧	٥.٥	٦.٠	٦.٣
ماليزيا	٥.٢	٥.٩	٥.٥	٥.٨
الفلبين	٥.٠	٥.٤	٥.٨	٥.٨
تايلند	٤.٥	٥.٠	٤.٥	٤.٨
فيت نام	٨.٤	٨.٢	٨.٠	٧.٨
الاقتصادات حديثة التصنيع	٤.٧	٥.٣	٤.٦	٤.٦
رابطة أمم جنوب شرق آسيا الخمس ^(١)	٥.٥	٥.٧	٥.٨	٦.٠
آسيا	٧.٢	٧.٦	٧.٢	٦.٩

المصادر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، وتقديرات الموظفين. (١) إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين وسنغافورة وتايلند

الاضطرابات الناشئة عن تحركات لا يمكن التنبؤ بها لرأس المال وربما تضيف قدرا من الاستقرار من خلال استبقاء المدخرات الآسيوية في داخل المنطقة. ويمكن حفز التكامل المالي بين دول المنطقة باتخاذ خطوات إضافية لتقوية البنية الأساسية للسوق، وحوكمة الشركات، وتنسيق الجهود لتحقيق تجانس اللوائح المالية والمعاملات الضريبية. وتوفر المبادرات التي تقودها الحكومة في هذه المجالات مساندة مفيدة لعملية تحركها للسوق من أسفل إلى أعلى،

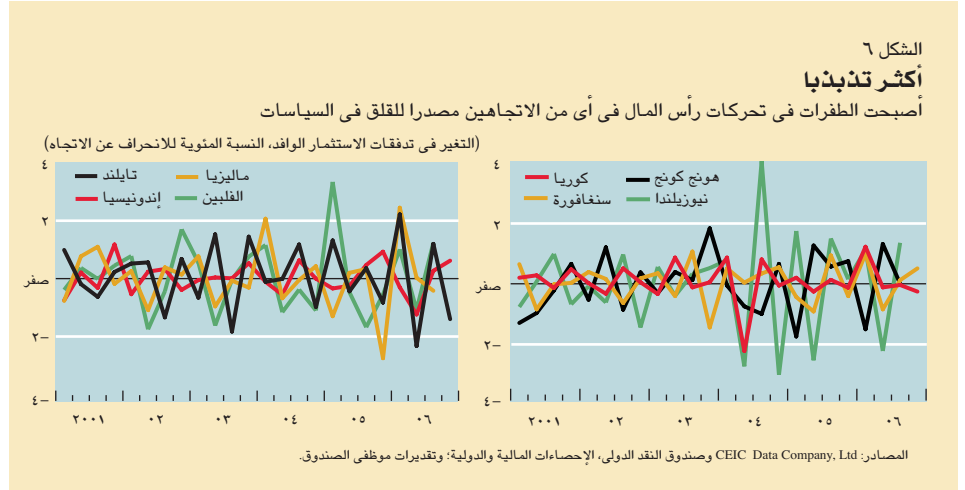
تجرى في خلفية المشهد. كذلك يمكن أن تدعم زيادة التحرر من القيود الباقية على التدفقات إلى الخارج تعميق التكامل ويحتمل أن تعوض عن التآرجح في تدفقات رأس المال الوافدة.

وتنامى عدم المساواة في الدخل، واحتمالات التدفقات الشاردة لرؤوس الأموال ليسا سوى مثالين للتحديات التي تطرحها العولمة على آسيا. وقائمة ما ينبغي على صناع السياسات في آسيا عمله أطول. ويقتضى الأمر في كثير من الحالات اتخاذ خطوات لتشجيع الاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص لتقوية الدعائم المحلية للنمو، والحد من اعتماد المنطقة على الطلب الخارجى. وسيسير الطلب المحلى الأقوى جنبا إلى جنب مع العملات الأقوى في جميع أرجاء المنطقة، مما يسهل إعادة التوازن الشامل للنمو العالمى وتوفير حل منظم لاختلالات توازن الحساب الجارى.

وفي الوقت نفسه، ينبغي مقاومة نزعة الحماية مع تزايد الضغوط الخارجية لفتح الأسواق المحلية. وللسبب نفسه، سيكون من المهم تجنب التشوهات في التجارة التي يهدد تكاثر ترتيبات التفضيلات التجارية في المنطقة بخلفها. وقد يتطلب الأمر أيضا إجراء إصلاحات إضافية لأسواق المنتجات والعمل لتيسير تنمية مجالات جديدة للمزايا النسبية مع تغير أنماط الإنتاج والتجارة. وأخيرا، يقتضى الأمر أن يقيم كثير من البلدان نظما للرفاهة تخفف من وقع التغير الهيكلى لكنها لا تعوقه، مع إيجاد مساحة لسياسة تتعامل مع الأثر البيئى للنمو السريع.

وبعد مرور عشر سنوات على حدوث أزمة مالية كبرى، تتطلع آسيا إلى المستقبل بثقة متجددة ولديها مبرر جيد يدعوها إلى ذلك. فقد تمت استعادة الأراضي التي كانت قد فقدت، وأصبحت آسيا في وضع جيد لتصبح قوة متزايدة دوما في الاقتصاد العالمى. ومما يبعث على التشجيع، زيادة تحقيق تناغم السياسات مع تسارع خطى العولمة. ويجرى وضع الأسس اللازمة لتوسع مستدام في كل مكان. وعلى الرغم من أن قائمة موضوعات السياسات التي لا يزال يتعين التصدى لها قد تبدو مثبطة للهمة في النظرة الأولى، فإن الإصلاحات ينبغي أن تكون عملية مستمرة في اقتصاد اليوم المتشابك ومتسارعة الخطى، والمرجح أن تساعد السياسات التي تعالج أيا من تلك القضايا الجبهات الأخرى أيضا. ■

دافيد بيرتون يعمل مديرا، وأليساندرو زانيللو مدير مساعد، في دائرة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.



الكلى - وربما كان التدخل لتحديد تحركات سعر الصرف دون اللجوء بدون مبرر «للميل عكس اتجاه الرياح» النهج الأقل تكلفة لامتصاص الطفرات في التدفقات الوافدة لرؤوس الأموال، في نهاية المطاف.

وهناك استراتيجية مكملة لآسيا، هي المضى قدما للأمام في تنمية الأسواق المالية المحلية، بما في ذلك ما يتم في سياق التكامل المالي داخل الإقليم. والأسواق المالية الإقليمية الموجودة خارج هونج كونج وسنغافورة وطوكيو صغيرة، خاصة أسواق السندات، وأسواق الأسهم أقل سيولة عنها في الاقتصادات الناضجة. وستوفر أسواق رأس المال الأكثر عمقا واتساعا حصنا أول ضد

